ابراهيم حول "الخطة الامنية":
يجب تحريرها من طابعها القمعي وتنفيذها على الجميع من دون تمييز

دعا الامين العام التنفيذي للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية ، الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان ، محسن ابراهيم ، الحكومة الى « تحرير الخطة الامنية من طابعها القمعي الفئوي ، وتنفيذها على الجميع في ظل المساواة واحترام الحقوق الديموقراطية والحريات العامة » .

واعلن ابراهيم ، في تصريح ادلى به امس ، « اننا مع الامن الحقيقي العادل ، وضد الامن القمعي المسلط على الوطنيين الشرفاء والمستهين بكرامة المواطنين الابرياء » .

قال ابراهيم :

اذ نرى من واجبنا المضي في رفع صوت الاستنكار لحملات الدهم والاعتقالات الجارية في بيروت الغربية ، نود ان نقول للذين يتسلحون في الرد علينا بتسجيل ظاهرة الارتياح الشعبي لازالة التجاوزات المسلحة التي كانت تضغط على امن المواطن وتستبيح رزقه ، اننا اشد ارتياحا من المواطن العادي في هذا المجال . فنحن اكثر الاطراف رغبة في الخلاص من مرتكبي جرائم التجاوزات بالسلاح ، والذين دستهم على العمل الوطني جهات معروفة من اجل الاساءة الى سمعة هذا العمل وتشويه صورة احزابه وتنظيماته المناضلة الشريفة . وهو امر جعلنا نتحمل سنين طويلة اوزارا الحقت بنا ظلما فادحا آن الاوان للتحرر منه . لكننا نسجل خشيتنا هنا من ان تستعيد « الاجهزة » استقطاب هؤلاء المتجاوزين ، وتعيد تنظيمهم لممارسة التخريب ضد العمل الوطني من خارجه بعدما عاثوا فسادا « من داخله » ردحا طويلا من الزمن .

نحن لا نرفع الصوت اذن ضد الامن الحقيقي العادل الذي يضمن سلامة المواطنين وكرامتهم وارزاقهم . انما نرفع الصوت ضد الامن القمعي المسلط على الوطنيين الشرفاء والمستهين بكرامة المواطنين الابرياء وحرماتهم وحقوقهم الشخصية .

وحين نقول ان هذا الامن القمعي يهدد الحريات ، لا نحصر مفهومنا لها بحريات الحزبيين والصحافيين والمثقفين ، بل ان هذا المفهوم يتسع لدينا ليشمل الحريات العامة التي هي حق مقدس للمواطنين جميعا . اي اننا لا نخشى من خطر الامن القمعي على انفسنا ، بقدر ما نخشى من خطره على المواطنين ، ومما يمكن ان يؤدي اليه من إهدار لحرياتهم الشخصية ، ولحقوقهم في التعبير عن مصالحهم ومطالبهم

ثم نحن نرفع الصوت ضد الامن المنحاز ، لأن هذا النمط من الامن لا يكرس التمييز في المعاملة بين المواطنين فحسب ، ولا يقضي على مبدأ المساواة امام القانون فقط ، بل هو يعرض المصير الوطني كله لافدح الاخطار .

لقد جرد الجيش وطنيي بيروت الغربية من سلاحهم ، وها هو يقف اليوم على ابواب بيروت الشرقية مصطدما برفض الميليشيات تسليم سلاحها . واذا كان ذلك لم يفاجئنا فلاننا كنا ندرك سلفا ان الامن الجاري تطبيقه سيكون امنا منحازا بالضرورة ، وان حملة الدهم والاعتقالات ذات طبيعة فئوية في الاصل . اما الحجج التي تسوقها اجهزة الاعلام الرسمية اليوم لستر الطبيعة الفئوية المنحازة للخطة الامنية فلا تقنع احدا

لكننا نرى من واجبنا لفت نظر المسؤولين الى خطورة الوضع الذي سينجم عن الرضوخ الرسمي لرفض الميليشيات في بيروت الشرقية السماح بتنفيذ تدابير امنية تزيل كل الادوات المسلحة التقسيمية وتوحد العاصمة

ان هذا الرضوخ سيكرس اقتناع الوطنيين والمواطنين في بيروت الغربية بان الجيش هو لفئة من اللبنانيين وليس جيش اللبنانيين جميعا ، وسيعمق الاحساس بالقهر من وضع تم فيه تجريد الوطنيين من سلاحهم ، فيما جيش الاحتلال الاسرائيلي يتمركز على بعد مئات الامتار من بيوتهم ، ولا يدري احد متى يحلو لدورياته ومخابراته ان تخترق العاصمة مرة اخرى ، وفيما الميليشيات المحمية مستمرة في حمل سلاحها ، ولا يدري احد متى يحلو لبعضها ان يعاود الخطف وينزلق الى نهج تصفية الحسابات ، وفيما الجيش محكوم بنهج الدور الامني الفئوي المنحاز ، والقوات المتعددة الجنسية عاجزة عن حماية اي مواطن .

ونسأل : كيف يمكن ان تستقيم في هذا المناخ المواجهة اللبنانية الموحدة للاحتلال الاسرائيلي ؟

وكيف يمكن تحصين البلاد ضد مخططات تجديد الحرب الاهلية التي يبيتها لنا العدو الصهيوني ؟

وكيف يمكن ان نقتنع بان مسيرة الامن الحقيقي التوحيدي العادل بدأت ؟

وكيف يمكن ان يحس الوطنيون بالامان ؟

اننا نضع الحكومة امام مسؤوليتها عن تحديد الاساس القانوني والسياسي للخطة الامنية في وضوح قاطع ، وعن تحرير هذه الخطة من طابعها القمعي الفئوي ، وعن تنفيذها على الجميع في ظل المساواة واحترام الحقوق الديموقراطية والحريات العامة . وهو شرط لا بديل منه لنعود فننصرف جميعا الى الاضطلاع بالمهمة الوطنية المركزية ، مهمة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي » .